تعميم مبدأ عدم إعمال أحد في التخطيط الاستراتيجي:
الإدماج الاجتماعي لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة
ورشة عمل تدريبية
8 يوليو2021

كلمة الترحيب

د. سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان، الإسكوا

سعادة وكيل وزير التنمية الاجتماعية د. محمد عبد القادر،

حضرات ممثلي الوزارات الموقرة،

الحضور الكريم،

اسمحوا لي باسم الإسكوا أن أرحب بمشاركتكم في ورشتنا اليوم والتي تأتي في إطار التعاون بين الإسكوا وبين وزارة التنمية الاجتماعية لإدماج قضايا كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في التخطيط الاستراتيجي.

قد يتساءل البعض، في ظل جائحة لم نر مثلها من قبل هددت كل نواحي حياتنا، وأزمات تعصف بالمنطقة، لماذا لا نركز على أولويات أخرى ملحة؟

الجواب ببساطة أنه في ظل هذا الواقع المقلق إننا بأمس الحاجة إلى مبادرات جريئة للدولة لنحمي الفئات الأضعف من السكان ومن ضمنهم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. فشريحة كبيرة منهم اليوم تعاني من الفقر والمرض والإهمال وتستبعد من الجهود التنموية. وتنعكس هذه التحديات ليس فقط على هؤلاء الأشخاص، بل على أفراد أسرهم في غالب الأحيان حيث يتحملون المسؤولية الكاملة لرعايتهم.

والتخطيط السليم لا يكون إلى من خلال وضع وتنفيذ سياسات عامة متناسقة ومترابطة تضع أهدافاً للارتقاء بحياة جميع السكان وتضمن حقوقهم تماشيا مع الالتزامات الدولية التي أطرت مصفوفة حقوق الإنسان للجميع. فلا يمكننا أن نتحدث عن دمج اجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً من دون الحديث عن فرص التعلم مدى الحياة، وتأمين التقاعد المريح، وضمان الرعاية الصحية المناسبة، والتمكين من الاستمرار في الإنتاج، ودعم الأواصر الأسرية والمجتمعية، وملاءمة المساحات والأبنية العامة ووسائل النقل مع احتياجاتهم، والحماية من العنف والإهمال، وإيلاء الاهتمام في حالات الطوارئ والنزاعات. وبالتالي نحتاج إلى أطر سياساتية تتناول مختلف هذه المجالات وتركز على التقاطع والترابط بينها إذا أردنا أن نرسخ ونُفعل حقوق هذه الفئات.

كما يجب على السياسات أن تضمن وتحفز أكبر قدر من التعاون والتكامل بين مختلف المعنيين من جهات حكومية وغير حكومية. وهنا لا يسعني إلا أن أنوه بمشاركة الحضور اليوم الذي يعكس مخلف الجهات الفاعلة ويعمل في ظل الظروف الصعبة لتحسين حياة السكان في السودان.

وعليه أردنا من هذه الورشة تحقيق الأهداف التالية: التعريف بالأطر العالمية والمصفوفة الحقوقية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والتي سنستعرضها في الجلسة الأولى. ومن ثم سنتشارك معكم بعض الممارسات الجيدة في عملية وضع السياسات الدامجة، أما الجلستين الأخيرتين، فسيتم التركيز خلالهما على تمارين عملية وتفكير جماعي حول كيفية تطوير السياسات من منظار كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

في الختام أجدد فخرنا بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية ونلتزم ببذل كل جهد في سبيل دعم الوزارة لوضع سياسات دامجة للجميع لا تستثني أحد تساهم في تحقيق التنمية وتضمن الحياة الكريمة للجميع.

أتمنى للجميع ورشة مفيدة وناجحة.